برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢١ - ٢٠٠١/٥/٢٤

ملخَّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2001/9).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2001/10
26 October 2001
ORIGINAL: SPANISH

بيان المحتويات

بيان المحتويات i
التقارير السنوية 1
التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (٢٠٠١/م ت-س/٢) 1
قضايا السياسات 3
تقرير عن تنفيذ سياسة تحفيز التنمية: من النظرية إلى التطبيق (٢٠٠١/م ت-س/٣) 3
البرنامج والمنظمات غير الحكومية: إطار للشراكة (٢٠٠١/م ت-س/٤) 4
برنامج الأغذية العالمي مساعدة النازحين إطار العمل (٢٠٠١/م ت-س/٥) 5
تعديل المادة السادسة-١ والمادة العاشرة-٢(أ) من اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠١/م ت-س/٦) 5
مذكرة معلومات بشأن التغذية المدرسية (٢٠٠١/م ت-س/٧) 5
مسائل المالية والميزانية 6
تقرير أداء الميزانية لعام ٢٠٠٠ (٢٠٠١/م ت-س/٨) 6
الخطة الاستراتيجية والمالية (٢٠٠٢-٢٠٠٥) (٢٠٠١/م ت-س/٩) 6
تعديلات على النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن احتياطي التشغيل (٢٠٠١/م ت-س/١٠) 7
تقرير المديرة التنفيذية عن استخدام المساهمات والإعفاء من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-٤ والمادة الثالثة عشرة-٤ (ز))
من اللائحة العامة (٢٠٠١/م ت-س/١١) 8
تقرير عن إدارة الأموال النقدية (٢٠٠١/م ت-س/١٢) 8
خطة عمل الرصد والتقييم للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ 9
التقييم والرصد: خطة العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (٢٠٠١/م ت-س/١٣) 9
مسائل التسيير والإدارة 9
تقرير عن خسائر ما بعد التسليم خلال الفترة من ١٩٩٩/١٠/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١ (٢٠٠١/م ت-س/١٤) 9
ملاك الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي – تقرير إحصاءات الموظفين في ٢٠٠١/١٢/٣١ (٢٠٠١/م ت-س/١٥) 10
أي أعمال أخرى 10
تمويل الترتيبات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (٢٠٠١/م ت-س/١٦) 10
تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي) (٢٠٠١/م ت-س/١٧) 11

التقارير السنوية

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٠ (٢٠٠١/م ت-س/٢)

١- بعد أن استمع **المجلس** إلى عرض مفصل قدمته أثناء المديرة التنفيذية تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٠، شكر المديرة التنفيذية والأمانة على تزويده بوثيقة مكتملة ومفصلة. ولاحظ **المجلس** أن التوصيات الواردة في هذا التقرير تتسق مع مواصفات تقديم التقارير التي وضعتها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وأنه تضمن إشارات إلى مسائل تتعلق بالتنسيق بين القطاعات على نحو ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٢- ووافق **المجلس** على أن ترتيب ورود التوصيات المختلفة في التقرير لا يعني أنها مرتبة حسب الأولوية.

٣- وهنأ **المجلس** المديرة التنفيذية على إنجازاتها كممثلة خاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، ولاحظ، مع التقدير، صفاتها القيادية التي تجلت في قدرتها على حشد الموارد الضرورية لدرء المجاعة التي تجتاح المنطقة وتفادي حدوث أزمة كبرى.

٤- وأبرز **المجلس** بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة التي تضمنت الآتي:

- أهمية إدراج أنشطة **البرنامج** وبرامجه في إستراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المستفيدة،
- جهود **البرنامج** لتعزيز أمن موظفيه والحاجة إلى استمرار التدريب المتعلق بالتوعية الأمنية؛
- المزايا التي يمكن أن تتحقق من توطيد عرى التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لاسيما في إطار التقديرات الموحدة القطرية وخطط الأمم المتحدة الإطارية للمساعدات الإنمائية؛
- دعم الجهود التي يبذلها **البرنامج** في إطار المهام المنوطة به في مكافحة داء فيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز، لاسيما من خلال تدريب موظفيه، وضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لمكافحة هذا المرض الخطير، الذي تربطه بالفقر روابط وثيقة؛
- ضرورة مواصلة الجهود الهادفة إلى تصحيح أوجه التمايز بين الجنسين، لما للمساواة بين الرجال والنساء من فوائد على الصعد كافة، وأهمية إيلاء الأولوية لهذه المسألة في إطار أنشطة **البرنامج**؛
- ضرورة تشجيع وسائل التمويل المرنة لجميع فئات الأنشطة؛
- أهمية مواصلة تقييم نتائج عملية اللامركزية في **البرنامج**؛
- أهمية أن تتضمن التقارير السنوية معلومات أكثر اكتمالاً وتفصيلا عن تأثير أنشطة **البرنامج**، مما قد تكون له نتائج إيجابية على استقطاب الموارد وإداراتها؛
- أهمية مواصلة القيام بحملة أكثر فعالية لحشد الموارد اللازمة لتلبية احتياجات أنشطة **البرنامج**؛
- العمل الهام الذي يضطلع به **البرنامج** والجهود التي يبذلها دون انقطاع في مضمار التغذية، لاسيما في ما يتعلق بارتباط المعونة الغذائية بالتغذية؛

- المستوى المرتفع من الموارد التي تم حشدها (٨٠ في المائة) لعمليات الإغاثة وعمليات الطوارئ في عام ٢٠٠٠، والدور المهم الذي ينهض به **البرنامج** في هذه الأنشطة؛
- أهمية إعداد وثائق توجيهية يسترشد بها في حالات الطوارئ وفي إدارة الإمدادات والنقل في إطار مسؤوليات المجلس في متابعة برامج الطوارئ التي ينفذها **البرنامج**؛
- الدور الذي يمكن أن يقوم به **البرنامج** في إبراز الأولويات التي سيتولى تحديدها رؤساء الدول في مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاده، المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١؛
- اغتنام فرصة الاحتفال بمرور أربعين عاما على إنشاء **البرنامج** لإبراز دوره ومساهماته في مكافحة الجوع في العالم. وقد تقرر أن يدرس المكتب الخيارات المتاحة وأن يعرضها على المجلس.

٥- وأعاد كثير من الأعضاء التأكيد على أهمية المساعدة الغذائية من أجل التنمية، وأعربوا عن قلقهم بشأن ما تتسم به الموارد المتاحة لهذا الغرض من ميل إلى الانخفاض ووجهوا نداء يدعو إلى زيادة هذه الموارد. وقال مندوبان أنهما لا يدعمان الأنشطة الإنمائية. وقال عضو أخر أنه قد يكون من الملائم الشروع في تحديد الأنشطة الإنمائية التي يحقق فيها **البرنامج** مزايا نسبية. وأعادت المديرة التنفيذية التأكيد على أن المساعدات الغذائية من أجل تنمية تمثل مسؤولية مشروعة **للبرنامج** وتشكل جزءا من ولايته.

٦- وأيد **المجلس** الجهود الحثيثة التي تبذلها المديرة التنفيذية لتحسين أمن الموظفين في جميع المجالات كما أيد المبادرات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز نظام الأمن في الأمم المتحدة. وقال أحد المندوبين أن هذا الدعم لا ينبغي أن يعد تأييدا لتقرير الأمين العام أثناء نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة فيه ورأى أن **المجلس** ينبغي أن يكتفي بالإحاطة علما بهذه الجهود.

٧- وبعد تبادل مستفيض للآراء وقبل اعتماد التقرير السنوي، قرر **المجلس** النظر في التوصية الواردة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٨٢ من مشروع التقرير السنوي نظرا أنه لا يمكن للبلدان أن تعتمد قرارات مختلفة في مختلف الهيئات، وطلب إلى الأمانة أن تسجل هذه الملاحظة في نص التقرير الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولمجلس منظمة الأغذية والزراعة.

٨- وأشار أحد الأعضاء إلى أهمية الحفاظ على مبدأ المساعدة متعددة الأطراف، لاسيما في عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش وذلك حفاظا على ما تتسم به أنشطة **البرنامج** من حياد، وهي أنشطة تقتصر على المساعدات الإنسانية فحسب.

٩- ورأى بعض المندوبين أنه ينبغي تجنب وضع توصيات في التقرير السنوي موجهة إلى مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة، إذ أن هذه المؤسسات لا تقع في نطاق اختصاصات مجلس الإدارة. بيد أن بوسع **البرنامج** أن يطلع منظمات الأمم المتحدة الأخرى على هذه التوصيات في إطار اتصالاته المستمرة معها.

قضايا السياسات

تقرير عن تنفيذ سياسة تحفيز التنمية: من النظرية إلى التطبيق (٢٠٠١/م ت-س/٣)

١٠- أحاط **المجلس** علما بتقرير تنفيذ سياسة تعزيز التنمية، ورحب بما أحرز من تقدم وطلب إلى الأمانة أن تواصل تنفيذ تلك السياسة مع مراعاة النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة.

١١- وأيد كثير من الأعضاء الأنشطة الإنمائية وأعربوا عن أسفهم لاستمرار انخفاض الموارد المتاحة لها. ونظرا لما لهذه الأنشطة من تأثير إيجابي على السكان المستفيدين، فقد أعرب الأعضاء عن أملهم في أن تجدد الجهات المانحة دعمها من خلال زيادة الموارد.

١٢- وأشار عضوان إلى إنهما كانا قد أبديا معارضتهما للمساعدات الغذائية من أجل التنمية ولكنهما أشارا إلى أن بلديهما التزما بمواصلة دعمهما سياسيا وماليا للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأشار بعض الأعضاء إلى أن البلدان النامية نفسها كثيرا ما تفضل المساعدات الثنائية.

١٣- وحث بعض المندوبين الجهات المانحة التي يساورها الشك بشأن مزايا الأنشطة الإنمائية على زيارة مواقع المشروعات لتقف بنفسها على النتائج الممتازة المحققة، لاسيما فيما يتعلق بالمزايا النسبية التي تحققها المعونة الغذائية في المناطق النائية، وبين الفقراء الذين يتعرضون في كثير من الأحيان للكوارث الطبيعية. وأشار أحد المندوبين إلى أن بلده قد حدد موقفه في هذا الصدد بناء على النتائج المحققة في المواقع الميدانية.

١٤- وشملت المسائل الأخرى التي أثارها أعضاء المجلس ما يلي:

- جدوى تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في اختيار المواقع الجغرافية واختيار المستفيدين في جميع مراحل المساعدات التي يقدمها **البرنامج**؛
- ضرورة مراعاة التنسيق الواجب بين البرامج التي ينفذها **البرنامج** وسياسة تعزيز التنمية؛
- أهمية إبرام شراكات لزيادة فعالية المعونة الغذائية، لاسيما مع الحكومات الوطنية المستفيدة، إذ أن هذه الحكومات هي التي تتولى في نهاية المطاف مسؤولية استمرار هذه المشروعات في المستقبل؛
- أهمية الاهتمام بالإدارة القائمة على النتائج والقيام، تحقيقا لهذه الغاية، بتحديد مؤشرات واضحة ومحددة بالأرقام وتعزيز التوجيهات المتعلقة بالمتابعة والتقييم ووضع أهداف واضحة منذ البداية، وهو ما يستدعي أيضا مراعاة الاعتبارات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؛
- ضرورة استخدام الإطار المنطقي على النحو الواجب وتعزيز أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز، وفقا للتوجهات العامة الواردة في الوثيقة؛
- العنصر الإيجابي المتمثل في تضمين المبادئ التي تقوم عليها سياسة تعزيز التنمية في الاستراتيجيات التي يتم إعدادها بغية تنفيذ عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش؛
- أهمية الأنشطة الإنمائية بوصفها وسيلة لاتقاء الكوارث وتخفيف وطأتها وأداة لتيسير الانتقال للمرحلة التالية بعد حالات الطوارئ.

١٥- وأحاط **المجلس** علماً بأن سياسة تعزيز التنمية قد أعيد توجيهها على نحو لا يركز على إنشاء الأصول المادية بقدر ما يركز على تطوير رأس المال البشري ولا يهتم بالمشروعات الضخمة مثلما يهتم بالمشروعات المجتمعية ومشروعات المعونة الغذائية الرامية إلى تلبية احتياجات المستفيدين في الأوقات التي تبرز فيها فجوات في الاستهلاك الغذائي. وأبرز بعض الأعضاء ضرورة توخي القدر الملائم من المرونة، مع مراعاة الأحوال السائدة والاحتياجات الوطنية، عندما يستدعي الأمر الاختيار بين الأنشطة التي ترمي إلى تطوير رأس المال البشري وتلك التي تسعى إلى خلق أصول مادية.

١٦- وأشارت بعض الوفود إلى المتغيرات التي ينبغي مراعاتها عند تحديد استراتيجيات إنهاء أنشطة **البرنامج** والمتمثلة في المقام الأول في مستوى التنمية الذي بلغه البلد المعني وفي جوانب الاقتصاد الكلي واختيار المستفيدين على أساس تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والأحوال السائدة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

١٧- وطالب عدد من الأعضاء أن يعاد النظر في سياسة تخصيص الموارد والتمويل للأجل الطويل بغية التحقق من توافر الموارد الكافية بشكل أخر غير المواد الغذائية وذلك حتى يتمكن **البرنامج** من الاطلاع بالأنشطة الإنمائية على النحو الواجب.

١٨- وأعاد **المجلس** تأكيد دعمه للسياسة الرامية إلى تعزيز التنمية المعتمدة في عام ١٩٩٩.

البرنامج والمنظمات غير الحكومية: إطار للشراكة (٢٠٠١/م ت-س/٤)

١٩- شكر **المجلس** الأمانة على إبرازها، بناء على طلبه، بقدر أكبر من الوضوح مدى اهتمام **البرنامج** بإبرام شراكات مع المنظمات غير الحكومية.

٢٠- ونوه **المجلس** بالدور الهام التي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرامج الإنمائية وعمليات الطوارئ التي يضطلع بها **البرنامج**، ووافق على التوصيات التي ينبغي الاسترشاد بها في وضع الإطار العام للشراكة بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية على نحو ما ورد في القرار المنقح ٢٠٠١/م ت-س/٤.

٢١- ووافق **المجلس** على أن **البرنامج** ينبغي أن يقوم بتوسيع نطاق الشراكات وتمديد أجل الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، في إطار المهام المنوطة به ودون تحمل تكاليف إضافية، على أساس التشاور مع حكومات البلدان المستفيدة.

٢٢- وقرر **المجلس** أن على **البرنامج** أن يجري مشاورات مسبقة مع حكومات البلدان المستفيدة عند إبرام شراكات مع المنظمات غير الحكومية وأن يفضل في هذا الإطار الاتفاقات الثلاثية.

٢٣- وأبرز أعضاء **المجلس** المسائل التالية:

- أهمية تحسين فعالية البرامج التي يضطلع بها **البرنامج** في إطار الشراكات المعقودة مع المنظمات غير الحكومية؛
- المرونة التي ينبغي أن تتسم بها الشراكات، مع مراعاة واقع كل حالة على حدة؛
- تعزيز القدرات فقط عندما تكون الأنشطة التي يضطلع بها مع الشركاء ذات صلة بالبرامج الحالية التي ينفذها **البرنامج**؛
- ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بالمساهمة في تعزيز التنظيم الذاتي للمستفيدين؛

- أهمية تحسين نوعية المعلومات المنشورة بشأن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية في صفحة **البرنامج** على الشبكة العالمية.

٢٤- واقترح بعض الأعضاء وضع أطر للشراكة مع الجهات الفاعلة والمنظمات الأخرى، والنظر، على أية حال، في إعداد استراتيجية عامة للشراكات التي يعقدها **البرنامج**. وأشارت الرئيسة في هذا الصدد إلى أن المكتب سيتولى دراسة هذا الاقتراح.

برنامج الأغذية العالمي – مساعدة النازحين – إطار العمل (٢٠٠١/م ت-س/٥)

٢٥- أحاط **المجلس** علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2001/4-C التي قدمتها الأمانة بناء على الطلب المقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

٢٦- ونظرا للطلب الذي قدمته قائمة انتخابية، وافق **المجلس** على تعزيز الحوار بشأن محتوى وثيقة المعلومات المذكورة، على أن يكون مفهوما أن هذا الحوار لا يعني النظر في أو اعتماد أي قرار. ولن ترد الملاحظات التي يتم إبداؤها في نص القرارات والتوصيات ولا في ملخص أعمال الدورة.

٢٧- وفي هذا الصدد، أشارت الرئيسة إلى أن الأعضاء الذين يرغبون في ذلك بوسعهم أن يقدموا تعليقاتهم كتابة إلى الأمانة.

٢٨- وأعاد **المجلس** التأكيد على أن **البرنامج** ينبغي أن يعد تقريرا ختاميا بعد أن يفرغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة من النظر في المسائل المتعلقة بحالات النزوح الداخلي.

تعديل المادة السادسة-١ والمادة العاشرة-٢(أ) من اللائحة العامة لبرنامج الأغذية العالمي (٢٠٠١/م ت-س/٦)

٢٩- بعد أن استمع **المجلس** إلى توضيحات من الأمانة، قرر تعديل المادتين ٦-١ و١٠-٢ (أ) من اللائحة العامة **للبرنامج** بغية تكييف المصطلحات الموافق عليها في القرار ٢٠٠٠/م ت-٣/١المتعلقة بالإدارة السليمة وذلك بغية تعديل "الخطة الاستراتيجية والمالية" التي سيطلق عليها من الآن فصاعدا اسم "الخطة الاستراتيجية". وطلب **المجلس** أن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة بهذه التعديلات للعلم بها.

مذكرة معلومات بشأن التغذية المدرسية (٢٠٠١/م ت-س/٧)

٣٠- رحب **المجلس** بمذكرة المعلومات بشأن التغذية المدرسية التي تقدم معلومات منقحة عن هذه المبادرة. وأحاط علما بما تحقق من تعاون فيما بين المنظمات في هذا المجال وحث **البرنامج** على مواصلة التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ومع شركائه الآخرين وأعاد **المجلس** تأكيد دعمه لبرنامج التغذية المدرسية **للبرنامج** وناشد عدد من المندوبين الجهات المانحة أن تتعاون مع هذه المبادرة.

٣١- وأشارت الأمانة إلى أن استقصاء عالميا سيجرى في عام ٢٠٠١ لتحليل حالة التغذية المدرسية في جميع البلدان. وفي هذا الإطار يعكف **البرنامج** على تدريب عدد من الشباب الذين لا ينتمون إلى موظفيه. وأبلغ **المجلس** في هذا الصدد أن اختيار المشاركين يتم على أساس عدد من الشروط التقنية وإن كان الاتفاق قد تم على أن يراعي **البرنامج**،

في عملية الاختيار هذه، التوزيع الجغرافي المتوازن وأن يدعو عددا من شباب البلدان النامية إلى المشاركة في هذه الأنشطة. وذكرت الأمانة أن هذا النهج سيتبع.

٣٢- وردا على ما أبداه أحد أعضاء **المجلس** من انشغال، أشارت الأمانة إلى أن جامعة الأمم المتحدة اختيرت شريكا لإجراء هذه الدراسة العالمية وأن هذه الجامعة تهتم بوجه خاص بالمسائل الزراعية ولديها خبرة في خدمات تبسيط المعارف.

٣٣- وأشار بعد الأعضاء إلى أهمية ربط هذه المبادرة المتعلقة بالتغذية المدرسية بالآليات المنشأة بغية بتوفير توعية مدرسية مستدامة.

مسائل المالية والميزانية

تقرير أداء الميزانية لعام ٢٠٠٠ (٢٠٠١/م ت-س/٨)

٣٤- أحاط **المجلس** علما بتقرير تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٠ وبالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي ضوء القرار ٢٠٠٠/ م ت-١/٣، وافق **المجلس** على أن يكون التقرير قيد النظر آخر تقرير سنوي من هذا النوع يقدمه **البرنامج**. وردا على سؤال طرحه بعض الأعضاء، أشارت الأمانة إلى أنها تعتزم أن تضمن التقرير السنوي المقبل نتائج المعلومات المتصلة بتنفيذ الميزانية أثناء السنة المالية المعنية.

الخطة الاستراتيجية والمالية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥) (٢٠٠١/م ت-س/٩)

٣٥- بعد أن قدمت المديرة التنفيذية الخطة الاستراتيجية المالية للفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥ رحب أعضاء **المجلس** باشتمال الخطة على غاية وأهدافه مبنية على النتائج وعلى مؤشرات.

٣٦- وكانت المسائل الأخرى التي أثارها أعضاء **المجلس** هي التالية:

- السعي إلى أن تقوم البلدان المستفيدة بزيادة مساهماتها المالية وأن تشارك في تحمل النفقات المحلية؛
- أهمية تشجيع مبدأ تقاسم التكاليف في إطار العمليات الخاصة تفاديا لحدوث عجز في الموارد؛
- ينبغي أن يشكل التنسيق والتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، لاسيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إحدى أولويات الملحق الثالث من الوثيقة؛
- جدوى إجراء دراسة مواضعية لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش تعنى بوجه خاص بتضمين الدروس المستخلصة من تنفيذ استراتيجيات الانتقال من حالة الطوارئ إلى حالة الإنعاش في التوجيهات التنفيذية التي من شانها أن تيسر تخطيط الأنشطة؛
- التخوف من أن يؤدي اعتماد **البرنامج** بشكل كبير على جهة مانحة واحدة إلى تهديد استمرار توافر الموارد المتاحة لمواجهة حالات الطوارئ؛
- المضمون المحدود النطاق الوارد في الجزء الخاص بالعولمة من الوثيقة.

٣٧- وأشار مندوبون كثيرون إلى المزايا النسبية التي تحققها المعونة الغذائية لأغراض التنمية وشددوا على أن هذه المعونة تندرج في إطار رسالة **البرنامج** المزدوجة والسياسة الرامية إلى تعزيز التنمية التي اعتمدها **المجلس**.

٣٨- وردا على مختلف الأسئلة التي أثارها أعضاء **المجلس**، أوضحت الأمانة أن النية معقودة على زيادة المبالغ المخصصة لمشروعات التنمية لعام ٢٠٠١، وذلك رغم انخفاض الموارد نظرا لما أحدثته التغذية المدرسية من تأثير ولازدياد التمويل الذي تم الحصول عليه لهذا الغرض.

٣٩- وطلب أحد الأعضاء أن يضمن في الخطة الاستراتيجية مؤشر يبين قيمة المشتريات المحلية والإقليمية من مجموع المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج**. واقترحت المديرة التنفيذية مواصلة النقاش في هذه المسألة.

٤٠- وأوضحت المديرة التنفيذية أن مشكلات البنيات الأساسية والاختناقات التي تعوق إيصال المعونة الغذائية إلى المستفيدين منها روعيت في إطار العمليات الخاصة وأن **البرنامج** لا يستطيع الاعتماد في تحقيق أهدافه على أن تقوم مؤسسة أخرى بتسوية مشكلة البنية الأساسية. وأبرزت المديرة التنفيذية أيضا أهمية توخي المرونة في ما يتعلق بالمشاركة في تحمل التكاليف.

٤١- واعتمد **المجلس** الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥. وتم الاتفاق، في هذا الصدد، على ضرورة أن يبرز ازدياد الموارد المخصصة للتغذية المدرسية أهمية تنفيذ الأنشطة التكميلية اللازمة في القطاعات الفرعية وقرر أن يضيف إشارة لهذا الغرض في الخطة المعتمدة.

تعديلات على النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن احتياطي التشغيل (٢٠٠١/م ت-س/١٠)

٤٢- رغم أن بعض أعضاء **المجلس** يدركون أن اقتراح تعديل النظام المالي قد قدمه مراجع الحسابات وأن التعديل المقترح حظي بتأييد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، فإنهم آثروا تنبيه **المجلس** وأعربوا عن تخوفهم من أن يشجع هذا الاقتراح الجهات المانحة على عدم الوفاء بالتزاماتها ومن أن تستخدم المساهمات المقدمة من جهات مانحة أخرى في مشروعات تعجز هذه البلدان عن تمويلها.

٤٣- وأكدت الأمانة **للمجلس** أن تحصيل المساهمات المؤكدة يكتسي أهمية بالغة وأوضحت أن جميع المبالغ غير المسددة تخضع لعملية تدقيق محكمة وأن هذه المساهمات لا تعتبر غير قابلة للسداد إلا بعد أن يتبين أن الجهود المبذولة لتحصيلها غير مجدية.

٤٤- وشددت الأمانة على أن التعديل يهدف إلى أن يقوم **المجلس** بعملية بحث وموافقة عند اقتطاع مبالغ من احتياطي التشغيل تحت بند المساهمات غير المسددة أو غير المحصلة. وأضافت الأمانة أن توخي قدر أكبر من الشفافية والكشف التام على هذا النحو سيمكنان **المجلس** من التحقق من أن الجهات المانحة تفي بالتزاماتها وأن مساهماتها قد استخدمت وفقا للشروط التي حددتها هذه الجهات. وفي نهاية المطاف فإن بوسع **المجلس** أن يقرر، بناء على طلب من المديرة التنفيذية، إعادة تكوين احتياطي التشغيل ليستعيد مستواه المقرر.

٤٥- وبعد الاستماع إلى التوضيحات التي أوردتها الأمانة والأسباب التي ساقتها، اعتمد **المجلس** النص المنقح للمادة ١٠-٦ من النظام المالي الوارد في القرار ٢٠٠١/م ت-س/١٠ على أن يصبح نافذا فورا. وفضلا عن ذلك أحاط **المجلس** علما بالتعديل الذي ادخل على المادة ١١٠-١ المتعلقة بالإدارة المالية والوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2001/5-C/1.

تقرير المديرة التنفيذية عن استخدام المساهمات والإعفاء من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-٤ والمادة الثالثة عشرة-٤ (ز)) من اللائحة العامة (٢٠٠١/م ت-س/١١)

٤٦- قدمت مساعدة المديرة التنفيذية لشؤون الإدارة التقرير. وأخذ **المجلس** علما بالتقرير دون إبداء إي ملاحظات.

تقرير عن إدارة الأموال النقدية (٢٠٠١/م ت-س/١٢)

٤٧- شكر **المجلس** الأمانة على تقريرها بشأن إدارة الأموال النقدية وأخذ علما بما ورد فيه. وأعرب كثير من أعضاء **المجلس** عن قلقهم بشأن رصيد حساب الأموال النقدية وحساب الاستثمار مقارنة بمجموع موارد **البرنامج** وطلبوا معلومات عن كيفية إجراء الاستثمارات وإدارتها واستفسروا عن السياسة التي يتبعها **البرنامج** في مجال الاستثمار وعن مآل الفوائد.

٤٨- وبشأن سياسة الاستثمارات، أشارت الأمانة إلى أن مذكرة معلومات كانت قد قدمت إلى **المجلس** في هذا الصدد في عام ١٩٩٨. وأضافت أن السياسة المتبعة في هذا الصدد ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: المحافظة على راس المال والسيولة وتحقيق عائد ملائم وأن الأموال المتاحة تستثمر إذا كانت لم تستخدم فورا وأن الفوائد المحققة من الاستثمارات تورد في الحساب العام وفقا للنظام المالي **للبرنامج**.

٤٩- وأوضحت الأمانة أن الأرصدة المبينة في التقرير مؤقتة وأن تحليل أرصدة حسابي الأموال النقدية والاستثمارات عن كثب، أي ٩٧١ مليون دولار، يبين أن قسطا كبيرا من هذا الرقم يمثل مبالغ تم التعهد بها أو التزامات محددة مثل إحتياطي التشغيل ومجموع الالتزامات تحت بند التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وردا على سؤال أثاره أحد المندوبين، أوضحت الأمانة أن هناك عدة حسابات خاصة تودع الفوائد التي تحققها في الحساب العام تحت بند الإيرادات الفرعية.

٥٠- وطلب بعض الأعضاء توضيحات بشأن حالة الاتفاق المتعلق بالخدمات المشتركة لإدارة الاستثمارات المبرمة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأشير إلى أن الأمانة قد قررت، في أعقاب المشاورات التي جرت بين أقسام المراجعة الداخلية للحسابات في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفي **البرنامج**، إرجاء إبرام الاتفاق المقترح ريثما يتم النظر في المسألة بشكل أدق.

٥١- وأشار عدة مندوبين إلى أن **المجلس** ينبغي أن ينظر في مسألة إدارة الأموال النقدية بصفة دورية ومفصلة نظرا لضخامة الموارد التي يستثمرها **البرنامج**.

٥٢- وأجاز **المجلس** اقتراح الأمانة الداعي إلى تقديم تقرير عن إدارة الأموال النقدية مرة كل سنتين، ابتداء من فترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١، في نفس الوقت الذي تقدم فيه الحسابات المراجعة لفترة السنتين وذلك تيسيرا للنقاش بشأن إدارة الأموال النقدية.

٥٣- وأخذ **المجلس** علما بأن الأمانة ستواصل اتباع العمليات الملائمة والممارسات المثلى بشأن إدارة الأموال النقدية والاستثمارات سواء في المقر أو في المكاتب القطرية **للبرنامج** وأنها ستقدم **للمجلس** في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٠٢ وثيقة أساسية عن مستوى الاستثمارات وسياسة الاستثمارات في البرنامج لينظر **المجلس** فيها.

خطة عمل الرصد والتقييم للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

التقييم والرصد: خطة العمل للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (٢٠٠١/م ت-س/١٣)

٥٤- نظرا لأن الوثيقة المتعلقة بهذه المسألة كانت قد عرضت على **المجلس** ليأخذ علما بها وأن أي مندوب لم يطلب مناقشتها، فقد أخذ **المجلس** علما بالوثيقة التي قدمتها الأمانة بشأن خطة عمل الرصد والتقييم للفترة ٢٠٠١ ٢٠٠٢.

مسائل التسيير والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم خلال الفترة من ١٩٩٩/١٠/١ إلى ٢٠٠٠/١٢/٣١ (٢٠٠١/م ت-س/١٤)

٥٥- أشاد بعض المندوبين بالأمانة لنجاحها للسنة الثانية على التوالي في تخفيض خسائر ما بعد التسليم إلى درجة كبيرة. وشجع **المجلس** الأمانة على مواصلة جهودها لتقليل هذه الخسائر بنسبة أكبر. وإضافة إلى ذلك، وافق **المجلس** على أن الأمانة ينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة للحصول على تعويض من الحكومات التي يؤدي إهمالها إلى حدوث خسائر في السلع وأن تقدم إليه تقريرا سنويا في هذا الشأن.

٥٦- وأوردت الأمانة العناصر المختلفة التي مكنت من تقليل الخسائر: (أ) خدمات الرقابة في **البرنامج**؛ (ب) وتطبيق نظام معالجة وتحليل حركة السلع المستخدم في تتبع السلع؛ (ج) وفتح عدد أكبر من المكاتب الفرعية لمراقبة توزيع المعونة الغذائية عن كثب؛ (د) وتدريب موظفي **البرنامج** والهيئات النظيرة على تقنيات تخزين السلع الغذائية وإدارتها، وقد حصلت الأمانة على دعم أحد البلدان المانحة لهذا الغرض.

٥٧- وأشارت الأمانة إلى أن **البرنامج** قد أرسل رسائل رسمية إلى الحكومات المستفيدة في البلدان التي تجاوزت فيها الخسائر ٢ في المائة وأن هذه الحكومات قد استجابت بصفة إيجابية للغاية بوجه عام. وطلب أحد المندوبين معلومات إضافية عن تدابير التصحيح التي اتخذتها البلدان التي كانت فيها خسائر السلع كبيرة جدا. ورأى مندوب آخر أنه من المستحسن أن يضمن في الاتفاقات المبرمة البلدان المستفيدة بند ينص على تعويض الخسائر في السلع.

٥٨- وأعرب مندوب عن انشغاله لأن خسائر ما بعد التسليم تنجم عادة من مشكلات سابقة وعن مشاكل التغليف بصفة خاصة. واستفسر مندوب آخر عما إذا كان السماح بنسبة ٢ في المائة من خسائر ما بعد التسليم أمرا ملائما أو ينبغي أن يعاد النظر فيه.

٥٩- وأثار بعض المندوبين مسألة خسائر ما بعد التسليم في بنغلاديش وهي مسألة لا يزال التحقيق فيها جاريا. وأكدت الأمانة **للمجلس** أن **البرنامج** والمانحين الآخرين للمعونة الغذائية والحكومة المستفيدة يحملون هذا الأمر على محمل الجد على أعلى المستويات.

ملاك الموظفين المهنيين الدوليين وموظفي الفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي – تقرير إحصاءات الموظفين في ٢٠٠١/١٢/٣١ (٢٠٠١/م ت–س/١٥)

٦٠- بما أن هذه الوثيقة قد عرضت على **المجلس** للعلم بها ولم يطلب أي مندوب مناقشتها، فإن **المجلس** قد أخذ علما بالوثيقة التي قدمتها الأمانة بشأن تشكيل ملاك الموظفين الدوليين المهنيين في برنامج الأغذية العالمي وبتقرير إحصاءات الموظفين.

أي أعمال أخرى

تمويل الترتيبات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (٢٠٠١/م ت–س/١٦)

٦١- أخذ **المجلس** علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة المتعلقة بآلية تمويل برامج حماية أمن موظفي الأمم المتحدة (WFP/EB.A/2001/INF/9).

٦٢- قدمت المديرة التنفيذية عرضا مفصلا أبرزت فيه أن حماية الموظفين وأمنهم مسألة تكتسي أهمية قصوى وينبغي أن تحلل على النحو الواجب. وأشارت إلى ضآلة المبالغ التي خصصتها الجمعية العامة لبند الميزانية السنوية لمنسق إجراءات الأمن في الأمم المتحدة، وإلى تعهدات الأمين العام في هذا المجال والتوصيات التي قدمها إلى الجمعية العامة والتنسيق الذي تم بين المنظمات العاملة في المواقع الميدانية (مفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي) والأهمية التي تعلقها هذه المنظمات على هذه المسألة، وما يكتنف تقاسم التكاليف من صعوبات وضرورة أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بايلاء الأهمية اللائقة لهذه المسألة في ميزانيتها.

٦٣- وذكرت المديرة التنفيذية أنها ستقترح على مجلس الإدارة في دورته العادية الثالثة، التي ستنعقد في شهر أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ عددا من التدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة الموارد التي يمكن **للبرنامج** أن يخصصها لكفالة أمن موظفيه.

٦٤- وأيد **المجلس** الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين أمن الموظفين وحمايتهم وشاطر المديرة التنفيذية انشغالها البالغ في هذا الصدد. وشجع المديرة التنفيذية على موصلة الدعوة من أجل توفير الأمن للموظفين أمام جميع الهيئات ذات الصلة.

٦٥- ووافق **المجلس** على القيام، إلى أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا آخر بشأن وسائل تمويل نظام الأمن في الأمم المتحدة، آلية لتقاسم التكاليف تتسم بأكبر قدر من الإنصاف والفاعلية على غرار الآلية الموصى بها في القرار A/55/238 للجمعية العامة.

٦٦- وأذن **المجلس** للمديرة التنفيذية بإجراء الالتزامات المالية اللازمة وقرر أن يستأنف النظر في هذه المسألة عند تحليله لمشروع الميزانية أثناء دورته العادية الثالثة التي ستنعقد في عام ٢٠٠١.

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (مع مشاركة برنامج الأغذية العالمي) (٢٠٠١/م ت-س/١٧)

٦٧- أخذ **المجلس** علما بتقرير الاجتماع المشترك لمجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمشاركة برنامج الأغذية العالمي وطلب إحالة هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٨- وأشار بعض المندوبين إلى الاقتراح المتعلق بتنسيق مشروعات وبرامج مجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وبعد الاستماع إلى رأي الأمانة، أشارت الرئيسة إلى أنه من المقرر أن ينظر **المجلس** في هذه المسألة في المستقبل وإلى أن المشاورات ينبغي أن تستمر لهذا الغرض بين القوائم الانتخابية وداخل هيئة المكتب.